



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-241
26 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة

المجموعة الثانية عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة
إلى الجلسة العامة

تُقدّم النصوص التالية إلى الجلسة العامة

العنوان	الوثيقة	المصدر
البرنامج COM4-P1 الإصلاحات التنظيمية/التقنية	209	COM4

ماري تيريز ألاجوانين
رئيسة لجنة الصياغة

المرفقات : 4 صفحات

البرنامج 1: الإصلاحات التنظيمية/التقنية

1. الهدف

مساعدة الدول الأعضاء في قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد وهيئات التنظيم/التقنين الوطنية على وضع وتنفيذ السياسات والتشريعات واللوائح الرامية إلى تحقيق تنمية دائمة للاتصالات بما فيها البث الإذاعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفذ المستمر. وبالنظر إلى أن الإصلاح القطاعي قد أصبح الآن هو من مواضيع الساعة لأعضاء الاتحاد، يلاحظ أن تركيز عمل قطاع تنمية الاتصالات تحول من مجال السياسات العامة والتشريعات والتنظيم/التقنين إلى مساعدة الدول الأعضاء التي اعتمدت الإصلاح طريقاً لها والأهداف التي وضعتها في القطاعات الثلاثة المذكورة أعلاه. وقد صمم برنامج إسطنبول للإصلاحات التنظيمية/التقنية لإيجاد حلول عملية لتمكين الدول الأعضاء في الاتحاد من تبني تنظيمات فعالة خاصة فيما يتعلق باتجاهات التقارب التي تمكن من تقديم خدمات متماثلة على شبكات مختلفة الأنواع.

عند تطبيق هذا البرنامج ينبغي الأخذ بالاعتبار، النتائج ذات الصلة (المادة 22 من دستور الاتحاد: القرارات والتوصيات والمقررات والتقارير) المعتمدة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002.

2. المهام

1.2 استحداث الأدوات اللازمة للتنظيم الفعال

إعداد أدوات في مجال السياسات العامة والتشريعات واللوائح لكي يستخدمها المسؤولون عن صنع القرار فيما يتعلق بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهيئات التنظيمية، والمسؤولون عن وضع السياسات، وهيئات التشغيل، والقائمون على توفير الخدمات، بما في ذلك المنشورات والدراسات والخطوط التوجيهية والنماذج بشأن مسائل يرى الأعضاء أنها حديرة بالأولوية.

أ) نشر التقرير المعنون "التوجهات في إصلاح الاتصالات" على أساس سنوي، مع إبراز التوجهات التنظيمية الرئيسية، واستخدام المعلومات المستخلصة من دراسات الحالة ذات الصلة والدراسة الاستقصائية التنظيمية السنوية.

ب) التكليف بإجراء دراسات خاصة لاستبانة المعالم القياسية، مع التركيز على النهج العملية التي يمكن من خلالها تناول المشاكل التنظيمية المتوقعة.

ج) إجراء دراسات حالة عن نماذج أو نهج مختلفة طبقت في إطار عملية الإصلاح، واستبانة المزايا والعيوب بغية وضع خطوط توجيهية لأفضل الممارسات.

د) إعداد ونشر أدلة عن السياسات العامة والتشريعات واللوائح التنظيمية، وخطوط توجيهية عن أفضل الممارسات، بما في ذلك صكوك نموذجية ذات طابع سياسي وقانوني وتنظيمي (وهذه يمكن أن تشمل، على سبيل المثال، سياسات نموذجية للنفذ الشامل/الخدمة الشاملة، وسياسات البث الإذاعي والنفذ إلى بوابات عبور المعلومات، وتشريعات نموذجية تحدد نطاق وسلطات هيئات التنظيم/التقنين وصلاحياتها في مجال الإنفاذ؛ وصكوك تنظيمية نموذجية مثل اتفاقات نموذجية بشأن التوصيل البيئي، والقواعد المتعلقة بصناديق النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة، وإجراءات الترخيص لموردي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين أداء الشبكات، ومعايير نوعية الأداء لموردي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخطط وسياسات الطيف والترقيم التي تنص على توعية المستخدمين النهائيين المحتملين بمزايا الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تسهم في تدريب العملاء المحتملين على استخدامها).

2.2 إعداد المواد وتهيئة الفرص في مجال التدريب

تنمية موارد بشرية ملائمة على صعيد القطاع العام والخاص لوضع وتنفيذ سياسات وتشريعات ولوائح ترمي إلى ضمان تنمية ونفاذ واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مستدام. وهذا التوجه العملي سيركز، بالتعاون الوثيق مع برنامج بناء القدرات البشرية، على تعزيز المهارات ذات الصلة لدى الهيئات التنظيمية وصانعي السياسات وفي القطاع الخاضع للتنظيم، وسيعمل عند الاقتضاء على الاستخدام الأمثل لموارد المكاتب الإقليمية للاتحاد، ومراكز الامتياز الإقليمية والهيئات التنظيمية الإقليمية:

أ) إعداد وتنظيم دورات دراسية تدريبية للهيئات التنظيمية وصانعي السياسات وأعضاء القطاع الخاص بشأن المسائل التنظيمية، استناداً إلى الأدلة والخطط التوجيهية ودراسات الحالات المشار إليها في الفقرة 1.2، وغير ذلك من المواد ذات الصلة.

ب) توفير التدريب باستخدام الوسائل التقليدية والإلكترونية على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي.

ج) إنشاء آليات تدريبية أخرى مثل برنامج لتبادل الكوادر بين الهيئات التنظيمية.

3.2 تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء

تنظيم ندوات ومنتديات وحلقات دراسية وورش عمل في مجال التنظيم/التقنين

تخصيص أماكن يمكن فيها لواجبي السياسات والهيئات التنظيمية والمنظمات الإقليمية مناقشة القضايا التنظيمية الرئيسية والحصول على مساهمات ملائمة من الجهات المنشود تنظيمها.

أ) تنظيم سلسلة من الندوات/الحلقات الدراسية للهيئات التنظيمية وصانعي السياسات، تكون بمثابة منتدى لتبادل الآراء ووجهات النظر والخبرات بين البلدان بشأن مجالات/شواغل محددة تتعلق بالتنظيم والسياسات العامة والتشريع مع التركيز على التوصل إلى حلول عملية لقضايا الإصلاح القطاعي.

ب) تنظيم حلقات دراسية إقليمية بالتعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية/دون الإقليمية، بما في ذلك الهيئات التنظيمية الإقليمية.

ج) عقد اجتماع سنوي للهيئات التنظيمية، الندوة العالمية للهيئات التنظيمية.

د) دعم ورش عمل تناول مواضيع السياسات والمسائل القانونية والتنظيمية بغية إعداد صكوك تنظيمية نموذجية إقليمية. (ويمكن، على سبيل المثال، أن تشمل هذه أطر نموذجية بشأن أموال الخدمة الشاملة، وعروض نموذجية للتوصيل البيئي، وأطر نموذجية للتراخيص للخدمات المتنقلة المتقدمة).

هـ) تشجيع الهيئات التنظيمية على المشاركة في الأعمال التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وعلى المشاركة في المؤتمر نفسه.

المساعدة والدعم المستهدفان في النواحي التنظيمية

أ) تقديم المساعدة إلى البلدان والمؤسسات التنظيمية الإقليمية في تنفيذ السياسات والتشريعات واللوائح الرامية إلى ضمان تنمية ونفاذ واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مستدام.

ب) تقديم مساعدة إلكترونية من خلال الموقع العالمي للتبادل بين هيئات التنظيم/التقنين، المذكور في الفقر 4.2 أدناه.

ج) تقديم المشورة الخبيرة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد وهيئات التنظيم/التقنين الوطنية و/أو المؤسسات التنظيمية الإقليمية على أساس قصير الأجل وفقاً للخطط التوجيهية التي وضعها قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد.

د) ويمكن تقديم المساعدة والمشورة في المجالات التالية:

1. تحليل تأثير السياسات والتشريعات واللوائح الحالية المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تنمية

ونفاذ واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد السياسات والتشريعات واللوائح الرامية إلى

تحسين تنمية ونفاذ واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2. إنشاء وتشغيل هيئات تنظيمية وطنية ومؤسسات تنظيمية إقليمية (فيما يتعلق مثلاً بقضايا الاستقلالية والشفافية والعدالة والتنفيذ والمساءلة وما إلى ذلك) مع مراعاة المراحل المختلفة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل البلدان.
3. إنشاء واستعراض وتحديث وتنسيق الإطار القانوني لكي يكون قادراً على تلبية متطلبات الانتقال من التشريعات القائمة على القطاعات إلى التشريعات القائمة على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقاربة.
4. وضع ودعم وتنفيذ أطر سياساتية وقانونية وتنظيمية تستهدف ضمان تنمية و نفاذ واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مستدام. (ومثال ذلك مساعدة هيئات التنظيم/التقنين الوطنية على وضع قواعد لتنظيم الأسعار، والتزامات وتكاليف النفاذ إلى التوصل البيئي، والتزامات الخدمة/النفاذ الشامل، ورسوم الترخيص للموارد النادرة، الترخيم وغيره من مبادئ نفاذ العملاء إلى الخدمات، ونوعية التزامات الخدمة، وإدارة الطيف، بما في ذلك خدمات البث الإذاعي، ومساعدة صانعي السياسات في وضع سياسات من شأنها تشجيع تدريب المستهلكين المحتملين على استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضمان جدوى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستخدمين النهائيين وتمكينهم من النفاذ إليها، بمن فيهم هؤلاء الذين ربما يفتقرون إلى التعليم والمهارات الرقمية).
5. وضع سياسات وتقديم معلومات بشأن التكنولوجيا والاستراتيجيات التي تهدف إلى تخفيض التكلفة في خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
6. دعم تبادل الخبرات التنظيمية بين هيئات ووكالات التنظيم/التقنين الإقليمية ودون الإقليمية.
7. تهيئة ظروف سياسية وتنظيمية تجتذب الاستثمارات في الشبكات الرقمية الحديثة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتحسين النفاذ إليها في البلدان النامية.
8. دراسة وتنفيذ الوسائل اللازمة لدعم مبادرة الشراكات الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (NEPAD)، وغيرها من المبادرات الإقليمية مثل الشبكة الإفريقية لأجهزة تنظيم الاتصالات.

4.2 تبادل المعلومات

- أ (إنشاء مركز للمعرفة التنظيمية للحفاظ على المكتبة التنظيمية للاتصالات وتوسيعها (الدراسة الاستقصائية التنظيمية السنوية، وقاعدة معطيات الاتحاد لتنظيم الاتصالات في العالم، وموقع TREG (تنظيم الاتصالات) على الويب) لجمع وتنسيق ونشر الإحصاءات التنظيمية، وليستضيف في موقع خطي واحد (TREG) مكتبة كبيرة للموارد التنظيمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تستند إلى المجموعات الحالية من الدراسات والتقارير الموجودة لدى الاتحاد، بما في ذلك الخطوط التوجيهية والدراسات والنماذج والكتيبات وغير ذلك من المنشورات المبينة في 1.2 أعلاه (على سبيل المثال، نماذج عروض التوصل البيئي واتفاقات التوصل البيئي المنشورة الدولية والوثائق ذات الصلة الصادرة عن المعاهد الأكاديمية والدولية ومنظمات التنظيم والتقنين الإقليمية) والمعلومات الملائمة ذات الصلة المتوفرة عن طريق الموقع العالمي للتبادل بين الهيئات التنظيمية (G-REX). وهذا الموقع الذي أنشأه مكتب تنمية الاتصالات لكي يكون بمثابة منتدى إلكتروني وخط ساخن لتبادل الحلول العملية للمسائل التنظيمية الرئيسية، سيستمر ويقوى لتلبية احتياجات المستخدمين. وينبغي قدر الإمكان تقديم هذه الخدمات مجاناً على الشبكة إلى هيئات التنظيم/التقنين.
- ب (جمع وتنسيق السياسات واللوائح الوطنية للاتصالات من خلال نشر الدراسة الاستقصائية التنظيمية التي يجريها مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد سنوياً لتناول المسائل الملحة.
- ج (إبقاء ودعم قاعدة البيانات التنظيمية العالمية التابعة لمكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد بحيث تتضمن معطيات مستقاة من الدراسة الاستقصائية التنظيمية السنوية وبعض المعالم البارزة المستخلصة من التجارب الوطنية.
- د (تبادل البيانات والموارد مع المنظمات الإقليمية والدولية المختصة لنشرها على موقع TREG على الويب.

- هـ (تخصيص موارد إضافية لمواصلة وتطوير وتحسين موقع تبادل المعلومات العالمي لهيئات التنظيم/التقنين (G-REX) باعتباره محفلاً تفاعلياً على الشبكة تتبادل فيه الهيئات التنظيمية وجهات النظر والخبرات بشأن المسائل التنظيمية الهامة.
- و (جمع معلومات عن تبادل المعلومات ذات الصلة مع الرابطة التنظيمية الإقليمية/دون الإقليمية ومع المبادرات التنظيمية الدولية الأخرى.

5.2 معالجة احتياجات الفئات الخاصة

في مجتمع المعلومات، يعتبر النفاذ إلى المعلومات والتعليم والمعرفة أمراً حيوياً من أجل الارتقاء الاجتماعي والتكامل الاجتماعي. ومن شأن النفاذ الشامل، أي توصيل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى كل الفئات الاجتماعية، أن يحسن تنمية الإنسان ويخفف من التهميش الاجتماعي، خاصة في البلدان النامية. وهذا العمل يساعد الأعضاء على وضع وترويج سياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية تكفل مشاركة جميع قطاعات المجتمع بشكل كامل في مجتمع المعلومات. ويمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال:

- أ (وضع السياسات والأنظمة واللوائح التي تراعي احتياجات الجنسين والترويج لها بحيث تسعى إلى تحويل المؤسسات إلى بيئات تدرك احتياجات الجنسين وتأخذ في الاعتبار على نحو كامل اهتمامات النساء والرجال فيما يتعلق بتوسيع نطاق الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،
- ب) وضع السياسات والأنظمة واللوائح التي يكون الغرض منها توسيع نطاق الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتشمل الشباب، والترويج لها،
- ج) وضع السياسات والأنظمة واللوائح التي يكون الغرض منها توسيع نطاق الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتشمل السكان الأصليين،
- د (وضع السياسات والأنظمة واللوائح التي يكون الغرض منها توسيع نطاق الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتشمل السكان الذين يعيشون في المناطق التي تعد خدمات الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيها محدودة.

6.2 التنسيق في داخل الاتحاد

تقوية التنسيق في داخل الاتحاد، بما في ذلك:

- أ (تقديم مدخلات هامة من خلال هذا البرنامج في الدراسات التي تقوم بها لجنة الدراسات 1 التابعة لقطاع تنمية الاتصالات وأمانات القطاعات الأخرى في الاتحاد؛
- ب) تبادل المعلومات في داخل الاتحاد (قطاع التقييس، وقطاع الاتصالات الراديوية والمكاتب الإقليمية ومراكز التميز الإقليمية وسائر برامج وأنشطة قطاع تنمية الاتصالات) من أجل استخدام جميع الموارد التقنية المتاحة في الاتحاد، وتقديم الخبرات والموارد التي تدعو إليها الحاجة في جميع أجزاء الاتحاد.

7.2 الشراكات

الدخول في شراكات تهدف إلى تنفيذ أنشطة هذا البرنامج بما في ذلك الحصول على أموال من وكالات التمويل ومؤسسات التمويل الدولية وسائر الشركاء، والسعي إلى الحصول على مدخلات من أعضاء قطاع تنمية الاتصالات وغيرهم من الشركاء من أجل تسهيل القيام بالأنشطة، خاصة في تكوين الأدوات ومواد التدريب.

8.2] القرارات والتوصيات المتصلة بهذا البرنامج

ملاحظات

- أ (سيقوم رئيس اللجنة 4 بإضافتها.
- ب) سيكون بوسع أعضاء اللجنة 4 مراجعة ذلك أثناء الجلسة العامة.]